

"محددات أتعاب التدقيق: دراسة تطبيقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

اري سعيد مصطفى و مُجد كاضم مندو

قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كوردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 11 آذار، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 2 تشرين الثاني، 2023)

الخلاصة

استهدفت هذه الدراسة الى التوصل الى العوامل المؤثرة على اتعاب التدقيق على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . وقد تم حصر مجموعة العوامل ذات التأثير على اتعاب التدقيق من خلال دراسة و تحليل ما توصلت اليه الدراسات السابقة في هذا المجال معرفة أثر العديد من العوامل (حجم البنك و نسبة المديونية و صافي الدخل و عدد فروع المصرف) على تحديد أتعاب التدقيق لعينة تكونت من (40) من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنوات 2017 ، 2018 ، 2019 . و قد تم فحص أثر هذه المتغيرات على أتعاب التدقيق على المستوى الاجمالي (الكامل عينة الدراسة) . لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير نموذج الانحدار المتعدد تضمن العديد من المتغيرات المستقلة و أتعاب التدقيق كمتغير تابع . و قد اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين حجم البنك و أتعاب التدقيق و وجود علاقة سلبية بين كل من نسبة المديونية و صافي الدخل و عدد فروع و بين اتعاب التدقيق ، و قد أوصت الباحث بضرورة وجود جهة مستقلة عن ادارة المصارف تتولي تعيين مدقق الحسابات و تحديد أتعابه .

الكلمات الدالة:- أتعاب التدقيق، حجم المصرف، نسبة المديونية، صافي الدخل، عدد فروع المصرف.

1- التمهيد

1.1 المقدمة

ان عملية تدقيق الحسابات كما عرفتھا جمعية المحاسبين الأمريكية هي " عملية منضمة و منهجية للحصول على الأدلة و القرائن الموضوعية و المتعلقة بالتأكد من الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و توصيل ذلك الى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات " . (حماد، 2004)

و هذه اية مسؤولية تقع على عاتق مدقق الحسابات المسؤول امام العديد من مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم المعلومات الأساسية عن أنشطة الوحدة و ادارتها ، و نتيجة لکبر

حجم المشروعات و ما ينتج عنه من فصل بين الملكية و الادارة فقد أصبح الملاك و الدائنين و المستثمرين المحتملين و البنوك و المجموعات الأخرى من المستخدمين في موقف لا يمكنهم من الامام الكامل لما تعده الادارة من قوائم و تقارير مالية . ومن ثم فان رأي المدقق المستقل يؤكد مدى امكانية الاعتماد على تلك القوائم و التقارير المالية . (الصبان، 2003)

و لما كانت أتعاب التدقيق التي يتقاضاها مدقق الحسابات الخارجي احدى المؤشرات التي تدل على أستقلاليته و حيادته ، فان الأتعاب تميل الى الانخفاض في ضل غياب جهة معينة تتولي التحديد المسبق لأتعاب التدقيق ، كما أن تأخر تحصيل الأتعاب و تحول جزء منها الى ديون

معدومة تدفع بهذه الأتعاب بشكل مستمر نحو الانخفاض .

و على الرغم من أهمية موضوع أتعاب التدقيق و أثره المباشر على استقلالية المدقق و نزاهته ، الا ان هذا الموضوع لم ينل حقه من البحث خاصة في المنطقة العربية بشكل عام ، و في العراق بشكل خاص ، لذا تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ما يرتبط بعملية تحديد أتعاب التدقيق من عوامل سواء كانت تتعلق بالمصارف موضوع التدقيق او عوامل تحكمها قوى العرض و الطلب و ذلك في محاولة لتطوير مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام في العراق و لتسليط الضوء على أهمية تحديد أتعاب التدقيق في العراق بشكل خاص .

1.2 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية الى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- دراسة مدى افصح المصارف العامة عن أتعاب مدقق الحسابات الخارجي بما يتفق مع تعليمات الافصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.
- 2- دراسة سوق خدمات التدقيق من حيث قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مدققوا الحسابات .
- 3- معرفة العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق في المصارف المدرجة لـ لاوراق المالية في سوق العراق.

1.3 أهمية الدراسة

تعني هذه الدراسة بالتحدي الكبير الذي تواجهه مهنة التدقيق ، الأمر الذي يفرض مسؤولية كبيرة في ممارسة العناية المهنية الكافية للوصول الى أدلة و براهين كافية و مقنعة لبدء الرأي في عدالة القوائم المالية ، في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها سوق التدقيق .

كما تهتم هذه الدراسة بتحديد ما يرتبط بالأتعاب من عوامل ، و بإيجاد سبل تحرر المدقق من سيطرة الهيئة العامة للمساهمين فيما يخص تحديد الأتعاب .

و من أهم ما يميز هذه الدراسة و جود عدد قليل من الدراسات التي تعرضت لموضوع اتعاب المدقق في المنطقة العربية بشكل عام و في العراق بشكل خاص ، على الرغم من التعليمات الصارمة التي فرضتها هيئة الأوراق المالية على المصارف فيما يخص الافصاح عن هذه الأتعاب .

كما ان هذه الدراسة ستكون مهمة بالنسبة لمدققي الحسابات و المصارف المدرجة و سوق العراق بالاضافة الى الباحثين المهتمين بتطوير مهنة التدقيق في العراق و دول الاخرى .

1.4 مشكلة الدراسة

ما زال الاهتمام بموضوع تحديد أتعاب التدقيق في الدول العربية بشكل عام و في العراق بشكل خاص لا يرقى الى المستوى الذي حظي به في الدول المتقدمة ، كون موضوع الأتعاب هو احدى المؤشرات على استقلالية المدقق و نزاهته ، حيث أن أهتمام الدراسات العربية أقتصر في معظمها على مقارنة و جهات النظر بين مدققي الحسابات و المصارف العامة التي هي ملزمة بتعيين مدقق حسابات .

و من هنا يمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

- ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب المدقق في المصارف المدرجة لـ لاوراق المالية في سوق العراق ؟

1.5 حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث في الفترة الزمنية التي يشملها الدراسة في عام 2017 و 2018 و 2019 .

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

1.6 الدراسات السابقة

تعرضت الكثير من الدراسات في مختلف دول العالم لموضوع أتعاب المدقق ، الا انها في معظمها اعتمدت على استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، حيث تكون فيه أتعاب التدقيق عاملا تابعا و عدة عوامل مختارة حسب طبيعة الدراسة كعوامل مستقلة، و فيما يلي عرض ملخص لأهم تلك الدراسات :

1.6.1 دراسة (Titshabona ، 2014) بعنوان : " العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب المدقق الخارجي ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة زيمبابوي " .

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب التدقيق التي تتقاضاها مكاتب التدقيق نظير تدقيق حسابات الشركات المدرجة في بورصة الزيمبابوي ، من خلال الدراسة المتغيرات المتمثلة في حجم شركة العميل ، و درجة تعقيد عملية التدقيق ، و المخاطرة ، و تشمل الدراسة ايضا عوامل حجم مكتب التدقيق و نوع رأي المدقق ، و تم استخدام نموذج الانحدار البسيط و المتعدد للمتغيرات التابعة و المستقلة ، و قد طبق البحث على أتعاب التدقيق ل (41) شركة مدرجة في بورصة الزيمبابوي .

و قد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية : عند الدراسة تأثير العوامل المستقلة مجتمعة على اتعاب المدققين القانونيين باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ، وجد أنها تتأثر احصائيا بعاملين مستقلين متمثلة في اجمالي الأصول و اجمالي الايرادات و بناء على ذلك يمكننا القول بأن أتعاب التدقيق للشركات المساهمة المدرجة في

بورصة زيمبابوي يمكن أن يقال عنها احصائيا أنها تتأثر باجمالي الأصول و اجمالي الايرادات ، و اظهرت كذلك نتائج التحليل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذو أهمية احصائية بين أتعاب عملية التدقيق و كل من عدد العاملين و حجم مكتب التدقيق .

و قد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض مكاتب التدقيق المنافسة غير المهنية بينها ، و المطالبة بوضع حد أدنى للأتعاب ، و اجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بمقارنة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق ، و أخرى تهتم بمقارنة مدى تطور مهنة التدقيق .

1.6.2 دراسة (نجم ، 2012) بعنوان : " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة " .

سعت هذه الدراسة الى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة و تحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر مدققي الحسابات بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب ، و قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و الذي يعتمد على الدراسة الضاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيق ، و يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة ، و قد قامت الباحثة باستخدام طريقة الحصر الشامل ، حيث تم توزيع (80) استبانة على مجتمع الدراسة .

و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها : الوقت اللازم لتخطيط و تنفيذ عملية التدقيق و حجم عمل المنشأة محل التدقيق من أهم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق . سمعة و شهرة مكتب التدقيق من أهم العوامل المؤثرة ايجابيا على تحديد الاتعاب . استقلالية و خبرة

بالفصاح عن أتعاب التدقيق و أتعاب الخدمات الاستشارية في القوائم المالية المنشآت .

1.6.4 دراسة (قطب و الخطار ، 2004) بعنوان : " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات ، دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر " .

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات . و قد تم اجراء فحص و تحليل للدراسات و الأبحاث السابقة في هذا المجال من أجل التوصل الى العوامل ذات التأثير على عملية تحديد تلم الأتعاب ، و قد تم اجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استبيان على المراجعين بمكاتب التدقيق التي تزاوّل النشاط في دولة قطر . و قد تم توزيع (60) قائمة استبانة و بلغت الردود (47) قائمة بنسبة 78% ، و قد تم استخدام كل من ارتباط بيرسون و الانحدار المتعدد لاجراء تحليل احصائي لهذه البيانات .

و بينت أهم النتائج البحث أن هناك عوامل عديدة تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق . و تشير نتائج الدراسة الميدانية الى أن أكثر تلك العوامل التأثير - من وجهه نظر المراجعين المزاوّلين للمهنة في قطر - هي قيمة مبيعات أو إيرادات العميل ، و تعدد فروع الشركة ، و طبيعة الصناعة و تبعية و سمعة مكتب المراجعة و المنافسة بين مكاتب المراجعة .

و أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق في قطر خاصة بالتشريعات التي تنضم المهنة و تحد من احتكار شركات التدقيق الكبرى ، و ضرورة وجود منظمات مهنية تعمل على الاشراف على مهنة المحاسبة و التدقيق و تنضم عمل المدققين وتضع قواعد السلوك المهني التي

مكتب التدقيق و النزاهة التي يتمتع بها العاملون بالمكتب من العوامل المؤثرة ايجابيا في تحديد أتعاب المدقق الخارجي .

و أوضحت الدراسة بضرورة ان تتولي جمعية مدققي الحسابات القانونيين بوضع نظام عملي لكيفية تحديد الأتعاب ، و أيضا ضرورة نشر أتعاب المدققين القانونيين في التقارير السنوية للشركات ليتسنى للباحثين عمل الدراسات لمعرفة اهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المدقق .

1.6.3 دراسة (مُجّد و سرور ، 2010) بعنوان : " العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية ، دراسة ميدانية " .

هدف هذا البحث الى بيان و دراسة العوامل التي تؤثر في تحديد قيمة أتعاب التدقيق في الجمهورية اليمنية و قياس و تحليل درجة تأثير كل عامل من وجهة نظر كل من المنشآت و المدققين ، و لتحقيق هذا الغرض ، قام الباحثان بالتعرف على المتغيرات التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق التي تطرقت لها الدراسات السابقة ، و تحوير و اضافة بعض المتغيرات التي تتواكب مع بيئة البحث ، و تصميم استبانة تحتوي على جزأين ، يشمل الجزء الأول العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق ، أما الجزء الثاني يتضمن العوامل المرتبطة بالمدقق و مكتبه ، تم توزيعها على عينة البحث المكونة من (82) مدقق و (44) منشأة يدقق حساباتها مدقق الخارجي .

و قد أوصت الدراسة بضرورة تولي جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين انشاء لائحة أو نظام مرّن لتصنيف مكاتب التدقيق وفق قواعد و معايير معينة تستند على المؤهل و التدريب و الخبرة و حجم المكتب ، و تكون أساسا فيما بعد لتقدير الأعمال التي يمكن أن يقوم بها المدقق وفق نصام التصنيف و العمل على الزام المنشآت

تمنع المنافسة بين المدققين فيما يتعلق بالأتعاب حتى لا يكون ذلك على حساب الجودة .

1.6.5 دراسة (العطار ، 2003) بعنوان : " دراسة اختبارية لمحددات اتعاب المراجعة في ظل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية " .

تناولت هذه الدراسة الى تحديد العوامل الحالية المؤثرة على تحديد اتعاب التدقيق ، و الى دراسة العوامل المستحدثة في ظل تطورات بيئة الأعمال الحديثة التي تؤثر في تحديد اتعاب التدقيق ، و قد استخدم كلا من المنهج المعيارى و المنهج الايجابى حيث تم اعتماد المنهج المعيارى في تحليل الدراسات السابقة و الأدبيات المختلفة ذات الصلة بقضية أتعاب التدقيق ليصل في النهاية الى العوامل الرئيسية الحالية التي تؤثر على اتعاب التدقيق ، أما فيما يتعلق بالمنهج الايجابى فقد اعتمد الباحث على هدف الاجابة على تساؤل رئيس ، لماذا يسلك مراقبو الحسابات سلوكا معنيا عند تحديد الأتعا ؟

و كان من أهم نتائج الدراسة اضافتها لمتغيرات مستحدثة من شأنها أن تؤثر على تحديد اتعاب التدقيق ، و ضرورة تفعيل دور معايير المراجعة المتعلقة في تحديد أتعاب التدقيق .

وقد أوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات في موضوع تحديد أتعاب التدقيق ، و الاعتماد على نتائج الدراسة و نتائج الدراسات المشابهة لها لتكوين نموذج كمى لتحديد اتعاب التدقيق .

1.6.6 دراسة (أبو نصار، 1999) بعنوان : " أهم العوامل التي تساهم في تحديد أتعاب التدقيق في الأردن " .

و التي تم فيها الاستعانة بأراه العديد من مكاتب التدقيق و بعض الأكاديميين ، و كانت النتيجة هذه الدراسة ان لحجم مكتب التدقيق و

شهرة و الوقت المقدر لانجاز عملية التدقيق اكبر الأثر على الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجى ، بينما طريقة دفع الاتعاب و تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشأة و نتائج أعمالها للسنوات السابقة ، و أعضاء مجلس الادارة الشركة فكان أثرها ضعيف على قيمة الاتعاب التي تدفع للمدقق الخارجى . و من الملاحظ من خلال هذه الدراسة وجود تفاوتات و اختلافات جوهرية بين مدققي الحسابات و الشركات في تقييم مستوى اتعاب المدقق ، و مدى تناسبها مع العمل و الجهد المبذول ، مما يحتم وجود ضوابط و قواعد استرشادية من قبل جهات منضمة لمهنة التدقيق مثل جمعية مدققي الحسابات الأردنيين في تحديد الأتعاب المدفوعة للمدقق .

أما في الدراسة (الجهماني ، 1999) التي أجريت على عينة مكونة من (31) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي لعام 1995 و فقد تم استخدام نموذجي الانحدار البسيط و المتعدد لدراسة العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب عملية التدقيق ، حيث تكون قيمة الأتعاب عاملا تابعا و عدة مؤشرات المالية كعوامل المستقلة . و قد كانت نتائج الدراسة مشابهة لما توصلت اليه الدراسات السابقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و نيوزلندا و استراليا و المملكة السعودية العربية و الهند من حيث أن اتعاب التدقيق تتأثر بشكل كبير بحجم الشركة و بمخاطرة عملية التدقيق و تعقيدها .

2- أتعاب التدقيق

2.1 مفهوم أتعاب التدقيق

تتمثل أتعاب التدقيق في المبلغ الذي يحصل عليه المدقق من منشأة العميل محل التدقيق مقابل

أن يأخذ عدد من العناصر عند قبوله للاتعاب ، وهي :-

● تغطي التكاليف المباشرة مثل رواتب المساعدين في عملية التدقيق .

● تغطي مصاريف التنقل للمدقق و مساعديه لاتمام عملية التدقيق .

● تغطي المصاريف غير المباشرة مثل نصيب عملية التدقيق للعميل من مصاريف المكتب (المطارنة . 2006 ، ص 84) .

و بالاضافة الى الاتعاب المتفق عليها بين المدقق و العميل ، على العميل أن يرد للمدقق أية مصاريف يدفعها للاخير أو يتحملها في أثناء تأديته عمله و الخاصة بأعمال الشركة ، لأنها مصنفة ضمن مسألة الاتعاب (المزحاني ، 2010 ، ص 20) .

2.2 أشكال أتعاب التدقيق

تختلف الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات من العميل وفقا للشكل الذي تأخذه :

الأتعاب الثابتة :-

وهي المبلغ الذي يحدد مسبقا و يكون ثابتا غير قابل للزيادة في المستقبل ، و لكن يجب أن يكون المبلغ متناسبا مع المهمة المطلوبة من المدقق .

الأتعاب المتغيرة :-

وهذه الأتعاب تحدد من قبل المدقق وفقا للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق و الجهد الذي سوف يبذله ، و يمكن أن يحدد الأجر لكل ساعة عمل سوف تستغرق في عملية التدقيق ، أو لكل يوم عمل يستغرق في عملية التدقيق (المطارنة ، 2006 ، ص 85) .

الأتعاب الشرطية :-

ما يقدمه من خدمات و يعرف (العطار ، 2003 ، ص 178) أتعاب التدقيق بأنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوبا على أساس معدل معياري للساعة و مضافا اليه أية نفقات مهنية اخرى .

تعرف أتعاب المدقق بأنها المبالغ أو الأجور أو الرسوم التي يتقاضاها نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات منشأة ما ، و يتم تحديد الأتعاب بموجب العقد الذي يتم بين المنشأة محل الفحص و بين المدقق وفقا للزمن الذي تستغرقه عملية التدقيق و الخدمة المطلوبة منه و حاجة عملية التدقيق للمساعدين (المطارنة، 2006 ، ص 84) .

و يتطلب القيام بعملية التدقيق بذل جهد و وقت من قبل المدقق ، و ينعكس هذا الجهد و الوقت في شكل تكلفة أو تكاليف انجاز هذه الخدمة بكل جزئياتها من فحص و مخاطرة و التقرير عنها ، ولا شك أن هذه التكاليف تدخل في شكل سعر خدمة التدقيق في سوق خدمات التدقيق ، مثلها مثل بقية الخدمات و السلع في السوق ، و لذا يمكن القول بأن خدمة التدقيق تمثل سلعة اقتصادية ، كما تمثل أتعاب عمليات التدقيق مصدر الايراد الأساسي لمكاتب التدقيق ، بل و علة وجود هذه المكاتب ، و عليه أصبحت أتعاب التدقيق الهدف الذي يسعى مكتب التدقيق الى تحقيقه بغية الوصول الى أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمثل أتعاب التدقيق عبئا ماليا على المنشآت الخاضعة للتدقيق ، تتوقع أن تحصل مقابلته على منفعة تبرر تحملها وفقا للتكلفة و العائد (مجد و سرور ، 2009 ، ص 22) .

و الجدير بالذكر أن تحديد الأتعاب يتم مسبقا قبل البدء بعملية التدقيق ، ولا بد لمدقق الحسابات

المؤثرة على هذه المرحلة ، بالاضافة الى توقع وجود علاقة بين عملية تحديد أتعاب التدقيق و بين درجة استقلال مدقق الحسابات ، و من ثم التأثير على جودة الاداء المهني لمدقق الحسابات مما يتبعه من تأثير على جودة قرارات مستخدمي القوائم المالية ، و ما لذلك من اثار متعاقبة ، و اذا كانت معايير المحاسبة و التدقيق استجابت لهذه القضية بأن أوكلت عملية تحديد الأتعاب للجمعية العمومية للشركة ، الا أن الممارسة العملية و لسان الحال يقول بأن الادارة هي التي تقوم بتحديد تلك الأتعاب و التفاوض مع مدقق الحسابات عليها ، الامر الذي يستوجب الوقوف على تلك المحددات الرئيسية لعملية تحديد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي تمهيدا لصياغة نموذج موضوعي لقياس أتعاب التدقيق ليكون دليل و مرشد على جودة عملية التدقيق فيما بعد (العطار ، 2003 ، ص 170) .

و القاعدة أنه يجب على مدقق الحسابات أن لا :-

1- يؤدي العمل وفقا لأتعاب مشروطة أو أن يحصل على الأتعاب المشروطة من المنشأة محل التدقيق وفقا لما يلي :

أ- لاجراءات مراجعة أو فحص القوائم المالية .

ب- لخطوات اعداد القوائم المالية عندما يتوقع المدقق قيام طرف ثالث باستخدام القوائم المالية مع عدم اظهار تقرير الاعداد وجود نقص في الحياد .

ج- فحص القوائم المالية المتوقعة .

2- أو اعداد أو تعديل اقرار ضريبي أو ادعاء باستعادة مبلغ تم سداده من الضريبة مقابل الحصول على الاتعاب المشروطة من أي عميل .

يبد أنه توصل المعهد الامريكي للمحاسبين و هيئة التجارة الفيدرالية في نهاية التسعينات الى

وهي الأتعاب التي يحصل عليها المدقق بعد انجاز عمل معين ، و عدم استلام هذه الأتعاب الا بعد الحصول على نتيجة معينة ، ولا تعد الأتعاب المدفوعة اتعابا مشروطة اذا ما تمت بناء على قرار من السلطات القضائية او العامة ولا تؤثر على استقلالية المدقق (المزحاني ، 2010 ، ص 20-21) ، أو ما يخص الامور الضريبية اذا ما تم تحديدها و فقاً لدعاوي قضائية أو من خلال ما تراه هيئات حكومية (الديسطي ، 2010 ، ص 119) ، ولا بد من الاشارة كذلك الى أن الأتعاب المتغيرة التي تتغير قيمتها بحجم العمل المهني المبذول أو درجة تعقيد العمل لا تعتبر من الأتعاب الشرطية (الذنيبات ، 2010 ، ص 110) .

و الجدير بالاشارة أن عملية تحديد أتعاب التدقيق يحكمها أيضا نوعان من العقود هما : عقود الأتعاب الثابتة ، و عقود التكاليف المستردة ، و هناك مرحلة أساسية بين هذين النوعين من العقود هي المرحلة تحديد الأتعاب ، حيث يتم تحديد الأتعاب في ضل عقود الأتعاب الثابتة مقدما و قبل القيام بأعمال التدقيق ، لذا يوجد هنا مخاطر عدم تاكد قد يتحملها مدقق الحسابات و لا سيما في السنوات الاولى لعلاقة المدقق بالعميل ، أما في ضل عقود تكاليف المستردة فيتم تحديد الأتعاب بعد أداء العمل و على أساس الوقت الفعلي المبذول في العمل و بمعدل أجر معياري ، و يفضل هنا أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد مدى لأتعاب التدقيق ، و ذلك حتى لا يفاجأ العميل بحجم أتعاب لم تكن متوقعة .

و تعتبر أهم و أخطر مرحلة من مراحل تحديد أتعاب التدقيق هي مرحلة تقييم أتعاب التدقيق ، حيث أكدت الأدلة البحثية على تعدد العوامل

اتفاق يحذف القيود على الاتعاب المشروطة عند تقييم خدمات للمنشأة محل التدقيق بخلاف خدمات ابداء الرأي لنفس المنشأة ، ويجيز هذا الاتفاق أيضا السماح للمعهد الأمريكي للمحاسبين أن يمنع اعداد الاقرار الضريبي وفقا لاتعاب مشروطة ، و يرجع السبب في التوصل لهذا الاتفاق الى اقتناع التجارة الفيدرالية أن تقييد الأتعاب المشروطة يقلل من المنافسة و بالتالي لا يعد ذلك امرا مفيدا للصالح العام ، و بعد ذلك أقر المعهد الأمريكي للمحاسبين على تقييد الحضر على الاتعاب المشروطة لتضل فقط تخص خدمات ابداء الرأي و اعداد الاقرار الضريبي ، و وافقت هيئة التجارة الفيدرالية على ذلك لاهمية الاستقلال و الموضوعية (الديسطي و حجاج ، 2002 ، ص 129 – 130) .

2.3 مراحل تحديد أتعاب التدقيق

الجدير بالذكر أن هناك نوعان من القيود التي تضغط على المدقق وهو بصدد تنفيذ عملية التدقيق:

النوع الاول : القيود الخاصة بالوقت و التكلفة .

النوع الثاني : ما ينتظره المجتمع من مستوى جودة خدمات التدقيق و ما ارتبط ذلك من تعرض المدقق للمساءلة القانونية في بعض الحالات ، ولا شك أن هنالك تساؤلات تظهر حول تأثير هذه القيود على عملية تحديد أتعاب التدقيق (قطب و الخاطر ، 2004 ، ص 162) .

و تمر عملية اتعاب التدقيق بأربعة مراحل رئيسية وهي :

أولا : مرحلة تقييم الأتعاب :

و تمثل هذه المرحلة اهم مرحلة ، حيث تتشابك العوامل التي تؤثر عليها فبعضها يرجع لمدقق الحسابات مقدم الخدمة ، والبعض الاخر يرجع الى منشأة العميل محل التدقيق .

ثانيا : مرحلة الاتفاق مع العميل على الأتعاب :

و يفضل هذا أن يقوم مدقق الحسابات باجراء مناقشة تمهيدية مع العميل يوضح فيها ما يقوم به من اجراءات ، و قد يكون ذلك في خطاب التعاقد أو بأية وسيلة أخرى ، وذلك بهدف اعطاء صورة واضحة للعميل عن ما يقوم بسداده بالنسبة للخدمات المقدمة لاحتسااسه بالأدما .

ثالثا : مرحلة تقديم الفواتير :

و تعكس هذه المرحلة عملية التحاسب مع العميل و الاتفاق على توقيت و كيفية هذا التحاسب الفترتي ، و التحاسب المرتبط في أعمال التدقيق .

رابعا : مرحلة تحصيل الأتعاب :

حيث يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بين العميل و مدقق الحسابات ، وخاصة في حالات التدقيق المستجدة لأول اذ يجب وضع اليد لدفع الاتعاب (العطار ، 2003 ، ص 178) .

3- محددات اتعاب التدقيق

من حق مدقق الحسابات الخارجي أن يتقاضى أتعاب نظير الخدمات التي يقوم بها للعملاء بأمانة و موضوعية وفقا للمعايير المعمول بها ، و هذه الأتعاب يمكن أن تزيد أو تنخفض تبعا لعوامل تؤثر فيها ، و هذه العوامل هي:

1- تزيد أتعاب عملية التدقيق الخارجي بازدياد خطر مقاضاة المدقق و تحملة المسؤولية .

2- تزيد اتعاب عملية التدقيق الخارجي بازدياد التعقيدات فيها .

3- تحدد الأتعاب بحجم الطلب و العرض على التدقيق الخارجي .

العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق

ان من حق المدقق الممارس للمهنة ، الذي يقوم بتقديم خدمات مهنية لعملائه بأمانة و موضوعية و وفقا للمعايير الفنية المناسبة ، و الحصول على الأتعاب مقابل تلك الخدمات التي يؤديها ، أن العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق يمكن حصرها في ثلاث مجموعات :

تشمل مجموعة الاولى العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق ، في حين تتضمن المجموعة الثانية العوامل ذات الصلة بمكتب او شركة التدقيق التي تتولى القيام بالتدقيق ، أما المجموعة الأخيرة فتشتمل على عوامل أخرى متنوعة ، و فيما يلي يتم التعرف على تلك المجموعات و يتم تصنيف العوامل حسب أهميتها و مدى استخدامها في الدراسة التطبيقية للبحث :

3.2 العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق

تتمثل العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق في بعض المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية و بعض العوامل الأخرى التي لا تعتمد على القوائم المالية و التي قد يأخذها المدقق في اعتباره و هو بصدد تقدير أتعابه عند التعاقد على تدقيق قوائم الشركة و تتضمن العوامل ما يلي :

- 1- حجم الشركة (البنك) و يمكن التعبير عنها باجمال الأصول و اجمال المبيعات أو الإيرادات.
- 2- نسبة المديونية (نسبة المدينون الى اجمالي الأصول) .
- 3- عدد أنشطة أو فروع .
- 4- صافي الربح .

من المفترض ان وجود علاقة منطقية بين حجم عمليات المنشأة محل التدقيق و بين كمية الساعات المطلوبة لانهاء عملية التدقيق ، حيث كلما كبر الحجم المنشأة محل التدقيق كلما احتاج

كما و يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة أمور عند الموافقة على الأتعاب و هي :

1- الوقت اللازم للمدقق للقيام بالعمل المطلوب منه (المدة الزمنية) .

2- عدد الموظفين في فريق العمل الخاص به و الذي هو بحاجة لعملهم معه مثل (المدققين المساعدين و المدققين و المبتدئين) و أجور كل نوع منهم .

3- التكاليف المباشرة كالمصروفات للتنقل و شراء القرطاسية المطلوبة و أجور الفريق العامل معه في هذا العمل و التكاليف غير المباشرة .

4- شهرة و سمعة مكتب التدقيق و سنوات الخبرة .

5- الوقت المطلوب من المدقق للقيام بالعمل المطلوب منه في نهاية السنة أو خلال أي وقت اخر .

6- الوضع المالي للعميل و قدرته على الدفع مقابل الخدمة التي يطلبها من المدقق (الحجاج و اخرون ، 2002 م ، ص 41)

اما فيما يتعلق بالعمولات فعلى المدقق الخارجي عدم دفع اية عمولات للحصول على العميل أو قبول عمولة لاحالة عميل الى طرف ثالث أو قبول عمولات للتوصية بمنتجات أو خدمات العملاء الغير لأن ذلك يؤثر على الاستقلالية و الموضوعية للمدقق .

كما و يجب ان تحدد أتعاب المدقق باتفاق مكتوب بينة و بين العميل و بقرار من مجلس الادارة و يتقاضى المدقق أتعابه بعد انجاز عمله أي بعد تقديم الميزانية العمومية و بذلك تكون أتعاب المدقق مبالغ مستحقة بالنسبة لحساب السنة المالية التي كانت محور عملية التدقيق .

لشراء كمية خدمات أكبر مقارنة بالعميل الصغير .
و تأسيسا على ذلك يمكن القول أنه من المحتمل زيادة أتعاب المدقق الخارجي كلما زاد حجم منشأة العميل محل التدقيق و العكس بالعكس .

3.2.1 حجم الشركة (البنك)

يعتبر حجم الشركات من العوامل التي تؤثر على أتعاب التدقيق فمن المعلوم أنه كلما زاد حجم الشركة سيزداد الوقت و الجهد المبذولين لانجاز عملية التدقيق ، و قد أثبتت العديد من العلاقات الطردية القوية بين حجم الشركة و أتعاب التدقيق ، و يعتبر وزن العلاقة بين حجم الشركة مقاسا بلوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول أكثر تأثيرا من بقية العوامل (تعقيد الشركة ، ربحية الشركة) على أتعاب التدقيق (أبوهديب ، 2017) .

من حيث حجم عملية التدقيق من المعروف ان عملية التدقيق تتضمن فحص الحسابات و السجلات و نظم الرقابة الداخلية و العمليات و الصفقات المالية للمنشأة محل التدقيق ، و عادة ما تكون المنشأة كبيرة الحجم ذات حجم عمليات أكبر و ذات مركز مالي يتضمن الكثير من الاصول و الالتزامات مما يتطلب حجم عمل التدقيق أكبر ، و لذا من المتوقع ان ترتبط أتعاب التدقيق بحجم المنشأة محل التدقيق .

فعمليات التدقيق الأكثر تعقيدا والتي يحيط بها العديد من التعقيدات الفنية و القانونية تتطلب وقتا اضافيا للتدقيق ، كما ان تعقيدات عمليات التدقيق قد تعزى في جزء منها للتعقيدات في المنشأة ذاتها مما يؤدي الى تزايد متطلبات التنسيق بين اجزائها و التنوع المتزايد لعملياتها وما يتطلبه ذلك من التوسع في تقييم نظام الرقابة الداخلية و

اختبارات الفحص ، وهو ما ينعكس ايضا في زيادة تكاليف أداء خدمات التدقيق ، و من مؤشرات تعقيد عملية التدقيق ايضا عدد الشركات التابعة للمنشأة واللامركزية في نشاطها فضلا عن اختلاف تشكيلة الأصول و العمليات الأجنبية . و من المؤكد ان مثل هذه المؤشرات من شأنها ارتفاع تكاليف انجاز عملية التدقيق و انعكاس ذلك على الأتعاب التي يطلبها المدقق الحسابات .

3.2.2 نسبة المديونية

تحدد هذه النسبة مدى اعتماد الشركة في تمويل الاصول على الغير و يتم حسابها كما يلي
نسبة الديون الى الاصول = اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي الاصول
و تشمل اجمالي الديون الالتزامات طويلة و متوسطة و قصيرة الاجل و يقيس هذا المؤشر نسبة اجمالي الديون أو الالتزامات في هيكل تمويل الشركة و انخفاض نسبة الديون الى اجمالي الاصول يشير الى زيادة قدرة الشركة على سداد الديون و ارتفاع هذه النسبة يستدعي توفير السيولة الكافية لتغطية متطلبات خدمة الديون من اقساط و فوائد و كلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت قدرة الشركة و ارتفع احتمال تعسرها في سداد الديون و بالتالي زادت المخاطر المحتملة التي يتعرض لها الدائنون و الملاك (هشام اسال ، 2021) .

3.2.3 عدد أنشطة أو فروع

تطورت المنضومة المصرفية بشكل كبير فضهرت عدة انواع من البنوك لكل منها و ضيفة خاصة كما يلي:

و هذا البنوك الرئيسية (البنوك المركزية ، البنوك التجارية ، البنوك الاستثمارية ، البنوك الصناعية) و هذا البنوك الثانوية (البنوك العقارية

أي منشأة صناعية جديدة ، فتصاعد على تنمية النشاط الصناعي و الحفاض عليه من التدهور .

5- البنوك العقارية .

6- البنوك الزراعية .

7- البنوك الاسلامية .

8- البنوك الادخار .

3.2.4 صافي الربح

يدل مصطلح net profit الى صافي الربح لمشروع ما ، ويسمي أيضا بصافي الدخل net income ، كما يعرف شرح صافي الربح بأنه الربح الناتج عن مشروع ما بعد ازالة كل من الفوائد و الضرائب و نفقات التشغيل و أرباح الأسهم من الايرادات . و يصنف ضمن سجلات دخل الشركة بدقة ، و تبعا لقيمتها يصنف المشروع اما ناجحا أو خاسرا ، فان ارتفعت قيمة أسهم المشروع و كان قادرا على تعويض كمية المصروفات يعتبر رابحا و الشركة المسؤلة مؤهلة للخوض في منافسات اقوى ، و ايضا ان لم تستطع ان تصل لتعويض نفقاتها تقبض أسهمها و تفشل ، و يلاحظ أن انخفاض صافي الربح لشركة ما يرتبط بعدة أسباب أهمها عدم رضى العملاء عن المشروع و عدم كفاءته .

لحساب صافي الدخل لمشروع ما ، يجب عليك معرفة و حساب و تدقيق عدة أشياء مختلفة ، مثل الفائدة و الاستهلاك و الضرائب و نفقات التشغيل ، بالإضافة الى مصاريف الأخرى المتبقية و التي تعرف بالتكاليف ، كما لا يجب أن نخفي تصرف بعض الشركات و تلاعبها بقيمة صافي الربح للزيادة من الربح على المشروع و لكن بشكل عام يحسب صافي الربح بالمعادلة التالية :

صافي الربح = الايرادات او الربح الاجمالي - ناتج التكاليف الكلي

و تبعا لنتيجة هذه المعادلة و بعد التدقيق يتحدد نجاح المشروع أو فشله و تتخذ الاجراءات المناسبة ، اما ايقافه أو السعي لتطويره وشهرته .

، البنوك الزراعية ، البنوك الاسلامية ، البنوك الادخار) كما يلي :-

1- بنوك المركزية :

البنك المركزي هو أساس النظام المصرفي لأي دولة ، فهو المنوط باصدار الأموال و الحفاض على قيمة العملة الرسمية للدولة من الانخفاض أمام العملات الأجنبية ، كما يتحكم بالسيولة النقدية في السوق لمعالجة حالات التضخم و الانكماش عن طريق رفع أسعار الفائدة أو زيادة معدل الضرائب وما الى ذلك.

2- البنوك التجارية :

وهي المصارف التي تعتمد على تلقي الأموال من المودعين و استثمارها او منحها للمقترضين مقابل أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي وفقا لحالة السوق ، تنقسم هذه الأخرى لعدة أنواع مثل بنوك السلاسل و بنوك الفروع و بنوك المجموعات الاختلاف الأساسي بين أنواع البنوك التجارية يعود للنظام الاداري الذي تتبعه (سامي حسن حمود ، 1976 ، ص 36) .

3- البنوك الاستثمارية :

وهي المصارف التي تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى لتنشيط الاقتصاد ، كما تقوم بعملية اصدار الأوراق المالية كالأسهم و السندات الخاصة بالشركات المساهمة ، يمكن أن تدخل هذه البنوك أيضا كشريك في بعض المنشآت الصناعية الكبرى (عبدالله بن هشام الحميري ، 1955 ، ص 485) .

4- البنوك الصناعية :

تأخذ هذه البنوك على عاتقها تنشيط الجانب الصناعي ، فتوفر للمنشآت الصناعية ما تحتاجه من قروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل ، كما تقوم بعمل دراسات الجدوى التي تحتاجها

4- الطريقة و الادوات

4.1 عينة الدراسة

لأختيار عينة الدراسة تم استخدام الشروط التالية :

1- ان تكون المصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية طوال فترة الدراسة (2017 و 2018) .

2- ان لا تكون المصارف قد اوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة .

3- توفر كافة البيانات المطلوبة عن كل المصارف .

4- الافصاح عن أتعاب عملية تدقيق التقارير السنوية للمصارف .

5- الافصاح عن حجم البنك (اجمالي الأصول) و نسبة المديونية و صافي الدخل في التقارير السنوية للمصارف .

و نظرا لعدم التزام بعض المصارف بالافصاح عن المعلومات السابقة في نقطة (4 و 5) في تقاريرها السنوية و لعدم تحقيق شروط اختيار العينة ، فقد اقتضت الدراسة على (40) من المصارف عامة في سوق العراق المدرجة و منذ عام 2017 و لغاية عام 2019 ، وقد مثلت العينة النهاية الموضحة في الملحق (جدول) 1 .

4.2 وسيلة جمع البيانات

تم جمع البيانات المتعلقة بأتعاب التدقيق من واقع التقارير السنوية للمصارف العامة المدرجة في سوق العراق للأوراق مالية منذ عام 2017 و 2018 ، و قد تم الحصول على التقارير السنوية لهذه المصارف من خلال مواقعها الالكترونية او بالاستعانة بالموقع الالكتروني سوق العراق للأوراق المالية (www.isx-iq.net) و الذي قام مؤخرا بأرشفة كافة التقارير السنوية الخاصة بالمصارف و نشرها على الموقع .

4.3 أسلوب تحليل البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نموذج الأنحدار المتعدد (multiple regression model) وهو الأسلوب المتبع في معظم الدراسات، حيث اعتبرت أتعاب التدقيق عاملا تابعا و عوامل اخرى مختارة ممثلة لحجم الشركة و نسبة المديونية و صافي الدخل كعوامل مستقلة لايجاد مدى قوة العلاقة بين هذه المتغيرات (المستقلة) و بين أتعاب عملية التدقيق (المتغير التابع) .

4.4 الوصف الاحصائي

يظهر الجدول (1) الوصف الاحصائي للعامل التابع و العوامل المستقلة لكامل مجتمع الدراسة المتمثل ب (40) من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية منذ عام 2017 و لغاية 2019 و كذلك الوصف الاحصائي لنفس العوامل لكل المصارف .

الوصف الاحصائي لأتعاب التدقيق (العامل التابع) :-

بلغت أعلى أتعاب ناتجة عن تدقيق حسابات المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعينة الدراسة خلال الأعوام (2017 ، 2018 ، 2019) مبلغ (864,465,193) دينار ، بمتوسط قدره (983,633,32) دينار ، في حين كان الحد الأدنى لقيمة الأتعاب المدفوعة مبلغ (000,28) دينار .

الوصف الاحصائي للعوامل المحددة لأتعاب التدقيق (العوامل المستقلة) :-

- بلغ متوسط حجم المصرف الممثل بأجمالي الأصول لدى المصارف موضع التدقيق ما قيمته (771,926,778,221) دينار ، و في حين كان الحد الأعلى بلغ (302,957,367,1566) دينار و كذلك الحد الأدنى بمبلغ (670,554,101) دينار .

- بلغ متوسط صافي الربح (صافي الدخل) حين كان الحد الأعلى بلغت المصرف موضع التدقيق (-291,682,565) دينار و في حين كان الحد الأعلى بلغت (116,406,444.25) دينار وكذلك الحد الأدنى بلغت (- 341,172,343,125) دينار .
- بلغ متوسط نسبة المديونية المصرف موضع التدقيق (925,533,447,103) دينار و في
- بلغ عدد متوسط الفروع المصرف موضع التدقيق (9) فرع و في حين كان الحد الاعلى (17) فروع وكذلك الحد الأدنى (2) فروع .

جدول رقم (1) الوصف الاحصائي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أنواع الفروع	117	28000	193465864	32633983.03	37623983.195
حجم البنك	117	101554670	1566367957302	221778926771.69	305588017876
صافي الربح (الدخل)	117	-125343172341	25444406116	-565682917.79	12611166222.4
نسبة المديونية	117	5101818	1269081403330	103447533925.09	216783579558
فروع	117	2	17	9.02	3.803
Valid N (listwise)	117				

المتوسط أو المعدل = mean ، الحد الأعلى = maximum ، الحد الأدنى = minimum

4.5 تأثير العوامل المستقلة على أتعاب التدقيق

و يبين الجدول (2) معاملات الارتباط و هذا المقياس يستخدم لوصف العلاقة بين مجموعة العوامل المستقلة لكل المصارف الممثلة لعينة الدراسة :

- اظهرت النتائج وجود ارتباط ايجابي هام بين أتعاب التدقيق عند مستوى معنوية (10%) و كل من (حجم البنك ، نسبة المديونية ، الفروع) بمعامل ارتباط (0.785 ، 0.567 ، 0.539) على التوالي ، بينما لا يوجد ارتباط هام عند مستوى معنوية (10%) بين اتعاب التدقيق و صافي الربح (الدخل) بمعامل الارتباط (0.101) .

لمعرفة أثر العوامل المستقلة على أتعاب التدقيق لا بد أولاً من تحديد العلاقات بين هذه العوامل و التأكد من عدم تداخلها ثم تحديد درجة قوة تلك العلاقة :

قياس الارتباط بين العوامل المستقلة المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق :-

في هذه الفقرة سيتم عرض لنتائج قياس الارتباط بين العوامل المستقلة و المحددة لأتعاب تدقيق الحسابات المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للتأكد من عدم تداخلها و هذا ما يعرف بدراسة امكانية وجود متعدد في العلاقات الخطية .

جدول رقم (2) : معاملات الارتباط بين العوامل المستقلة و العوامل التابع

فروع	نسبة المديونية	صافي الربح (الدخل)	حجم البنك	ألعاب التدقيق	
ألعاب التدقيق	Pearson Correlation	.567**	.101	.785**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	.139	.000	
	N	117	117	117	
حجم البنك	Pearson Correlation	.933**	.240**	.785**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	.005	.000	
	N	117	117	117	
صافي الربح (الدخل)	Pearson Correlation	.230**	.240**	.101	
	Sig. (1-tailed)	.006	.005	.139	
	N	117	117	117	
نسبة المديونية	Pearson Correlation	1	.230**	.567**	
	Sig. (1-tailed)		.006	.000	
	N	117	117	117	
فروع	Pearson Correlation	.469**	-.082	.539**	
	Sig. (1-tailed)	.000	.189	.000	
	N	117	117	117	

4.6 نتائج نموذج الانحدار المتعدد

في هذه الفقرة سيتم عرض و مناقشة نتائج نموذج الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (3) للمصارف مجتمعة لقياس العلاقة بين ألعاب التدقيق و العوامل المؤثرة في تحديد قيمة هذه الألعاب .

1- يضرر الجدول (3) أن هناك تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (10%) بين ألعاب التدقيق و بين حجم البنك ، و هذا العامل هو مؤشر على حجم البنك أي بمعنى كلما زاد حجم البنك زادت معها ألعاب التدقيق و عليه وجود علاقة ايجابية قوية بين حجم البنك و ألعاب التدقيق على المصارف العراقية .

2- وجود ارتباط ذو دلالة احصائية هامة عند مستوى معنوية (10%) بين ألعاب التدقيق و صافي الربح (الدخل) المصرف و هذا العامل هو مؤشر على درجة خطورة عملية التدقيق ، مما يدل على وجود علاقة سلبية بين ألعاب التدقيق على المصارف العراقية و درجة مخاطرة عملية التدقيق (صافي الدخل) .

3- وجود ارتباط ذو دلالة احصائية هامة عند مستوى معنوية (10%) بين ألعاب التدقيق و نسبة المديونية المصرف ، مما يعني وجود علاقة سلبية بين ألعاب التدقيق و نسبة المديونية .

4- وجود ارتباط ذو دلالة احصائية هامة عند مستوى معنوية (10%) بين ألعاب التدقيق و الفروع المصرف ، مما يعني وجود علاقة سلبية بين ألعاب التدقيق و الفروع المصرف .

جدول رقم (3) المعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error				Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	7593649.922	3057478.4	2.484	.014	1535648	13651651.5		
	حجم البنك	.000	.000	1.966	.000	.000	.000	.128	7.841
	صافي الربح (الدخل)	.000	.000	-.070	.000	.000	.000	.926	1.080
	نسبة المديونية	.000	.000	-1.198	.000	.000	.000	.121	8.272
	فروع	-1638607.640	584999.54	-.118	.006	-2797709	-479506.04	.776	1.289

a. Dependent Variable: أتعاب المدقق

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة تحديد العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من عام 2017 و لغاية 2019 و قد اعتمدت في بداية على تحليل الدراسات و التي تناولت هذا الموضوع لتحديد العوامل التي قد تؤثر في تحديد أتعاب مدقق الحسابات ، على ضوء النتائج الاحصائية السابقة فتقدم التوصل الى النتائج التالية :-

1- اظهرت نتائج الانحدار المتعدد لمعرفة اثر العوامل المستقلة مجتمعة على أتعاب التدقيق على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الممثلة لكامل عينة الدراسة انها تتأثر احصائيا عند مستوى معنوية (10%) بكل من حجم البنك أو اجمالي موجودات المصرف ، و صافي الدخل (الربح) ، و نسبة المديونية ، و عدد فروع المصرف .

2- عند دراسة أثر العوامل المستقلة على أتعاب التدقيق المصارف وجد بعض تباين في النتائج ، حيث وجد أتعاب التدقيق المصارف تتأثر بشكل كبير بأجمالي قيمة الموجودات بالاضافة الى حجم البنك .

على ضوء النتائج السابقة الا انه لا يمكن تعميمها لاقتصار عينة الدراسة على المصارف التي قامت بالافصاح عن أتعاب عملية التدقيق بالاضافة الى وجود عوامل اخرى تساهم في تحديد

الأتعاب لا يمكن قياسها مثل تدخل العلاقات الشخصية .

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة الحالية و ما توصلت اليه من استنتاجات ، تضع الباحثة التوصيات التالية املة الأخذ بها من قبل المصارف في العراق بشكل عام ، و الاهتمام بأتعاب عملية التدقيق بشكل خاص لما لها من أهمية في التأثير على استقلالية مدقق الحسابات .

1- ان تتولي جهة مستقلة عن ادارة البنك تعيين مدقق الحسابات و تحديد أتعابه و متابعة التقارير الصادرة عنه أو الاستغناء عن خدماته كتعيين لجنة تدقيق في كل المصارف .

2- التزام المصارف بتعليمات الافصاح و المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية .

3- ضرورة تناسب قيمة الأتعاب مع الجهد المبذول من قبل المدقق و عدم ترك موضوع تحديد الأتعاب للعلاقات الشخصية مما يستدعي وجود جهة رقابية تتولي وضع للأتعاب كجمعية مدققي الحسابات أو غيرها من الجهات يكون لها سلطة نافذة بعين الاعتبار العوامل التي توصلت اليها الباحثة في تحديد قيمة هذه الأتعاب .

و توصي الباحثة بالاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات .

كما توصي الباحثة باجراء مزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بأتعاب عملية التدقيق و العوامل المؤثرة عليها .

المصادر (قائمة المراجع)

حماد ، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المراجعة : شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية ، الجزء الأول ، مسؤوليات المراجع ، تخطيط المراجعة ، الدار الجامعية ، 84 شارع ذكريا غنيم ، 2004 .

الصبان ، محمد ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس ، العرض ، الافصاح ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003 ، عمان ، الأردن .

سعادة ، يوسف ، " مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات : دراسة ميدانية " مجلة دراسات ، المجلد الثامن عشر (أ) ، العدد الأول ، 1991 .

راضي ، محمد ، " تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة : دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية " ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الثاني - العدد الأول ، جامعة البحرين ، البحرين ، 1998 .

العطار ، حسن ، " دراسة اختبارية لمحددات أتعاب المراجعة في ضل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية " مجلة البحوث التجارية ، المجلد (25) ، العددان الأول و الثاني ، الزقازيق ، جمهورية مصر العربية ، 2003 .

المطارنة ، غسان ، " تدقيق حسابات المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، 2006 .

محمد ، علي ، و سرور ، علي ، " العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية " ، دراسة ميدانية ، مجلة المحاسب القانوني ، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين ، العدد (9) ، الجمهورية اليمنية ، 2009 .

المرحاني ، حسين ، " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات في الجمهورية اليمنية " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، صنعاء ، اليمن ، 2010 .

الذنيبات ، علي ، " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية و تطبيق " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2010 .

الديسبي ، محمد ، و الحجاج ، أحمد ، " المراجعة مدخل متكامل " ، دار المريخ الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ ، 2002 .

قطب ، احمد ساعي ، و الخاطر ، خالد ناصر ، " العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر " ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، المجلد (18) ، العدد (2) ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

جمعة ، احمد حلمي ، " المدخل الى التدقيق الحديث " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2005 .

أبو هديب ، غادة شحادة ، " العوامل المحددة لأتعاب التدقيق الخارجي في الأردن : دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2017 .

هشام اسال ، Hesham ASSAL - Chief Accountant - Confidential | LinkedIn ، 2021 .

حمود ، سامي حسن ، " تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الاسلامية " دار الاتحاد العربي ، القاهرة ، 1976 .

عبدالله بن هاشم الحميري ، السيرة النبوية ، قسم الأول ، طبعة الثانية ، (القاهرة : شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده) ، 1955 .

موقع سوق العراق للأوراق مالية ، دليل الشركات-isX) iq.net .

پوخته

ئەف توێژینه ئەگەرین کارتیکنی لسه کرپا وردبین لیستا بورصا ئیراقی دخهملینیت ، دیارکونا پشکنین ههلبژارتی نه لسه بنه مایی لیکولینه قا بهری نوکه بو نمونه قهباری بانکی ، ریژا دهینا ، داهاتی بانکی ، لقین بانکی . نموونه یا قی توێژینی بریتیه ژ 40 بانکان کو بو سالین (2017 – 2018 - 2019) د لیستا بورصا ئیراقی دا هاتینه وهلگرتن ، دووباره بونه کا جوراوجور بکارهینایه بو تاقیکرنا گریمانین قی توێژینهیی و دیتنا ئەنجامان . ئەنجامین مه وهسا دیاردکه ن کو په یوهندیه کا ئەرینی دناقههرا بانکی و کرپا وردبینی دا ههیه ل رهخهکی دی په یوهندیه کا نه رینی دناقههرا ریژهیا دهینا و داهاتی بانکی و لقین بانکی و کرپا وردبینی دا ههیه . ئەف توێژینهیه پیشنیارا ئیکسانکرنا رولی لیژنهیا وردبینی دکهت ب تایبتهت ل رویی ههلبژارتنا حسابا دهرهکی و کرپا وردبینی .

په یقین سه رهکی : کرپا وردبینی ، قهباری بانکی ، ریژهیا دهینا ، داهاتی بانکی ، لقین بانکی .

DETERMINANTS OF AUDIT FEES AN APPLIED STUDY OF BANKS LISTED ON THE IRAQ STOCK EXCHANGE

AREE SAEED MUSTAFA and MUHAMMED KADHIM MANDO

Dept. of Accounting, College of Administration and Economics, University of Duhok,
Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

This study examines the factors influencing audits fees of banks listed in the Iraqi Stock Exchange (ISX). Audit fess determinants have been selected based on previous studies for instance, bank size, debt ratio, net income, bank branches. The sample of this study included (40) banks listed in the ISX for years (2017, 2018, 2019). A multiple regression has been used to test this study hypothesis and meet it is objectives. The results show that there is a positive relationship between bank size and audit fees. On the other hand, there is a negative relationship between the debt ratio, net income, bank branches and audit fees. The research recommend the nessicity of enhancing the role of audit committee particularly in terms of selecting external auditor and audit fees.

KEYWORDS: bank branches, audit fees , bank size , debt ratio , net income

ملحق (جدول) رقم 1

بنك	سنة	أرباح التدقيق	حجم البنك	صافي الربح (الدخل)	نسبة المديونية	فروع
مصرف العربية الاسلامي	2017	45٠000	269٠097٠748	-2٠760٠021	20٠954٠978	6
	2018	31٠000	341٠890٠806	309٠824	93٠038٠225	6
	2019	36٠400	386٠619٠232	154٠972	137٠469٠158	6
مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار	2017	39٠961٠257	100٠605٠953٠359	-90٠567٠827	105٠156٠338	7
	2018	39٠400٠000	128٠577٠269٠578	-1٠703٠964٠602	30٠200٠941٠159	7
	2019	54٠603٠800	200٠781٠706٠586	136٠209٠935	52٠269٠168٠232	9
مصرف الانصاري الاسلامي	2017	55٠204٠750	274٠358٠958٠452	-3٠984٠420٠040	56٠995٠562	12
	2018	57٠000٠000	265٠633٠640٠502	-1٠839٠852٠185	56٠995٠562	12
	2019	59٠000٠000	255٠702٠741٠266	-996٠729٠610	56٠995٠562	12
مصرف اشور الدولي للاستثمار	2017	75٠000	375٠795٠746	13٠485٠762	109٠669٠490	4
	2018	75٠000	467٠479٠690	4٠782٠298	199٠071٠136	4
	2019	58٠100	424٠655٠845	6٠083٠495	157٠616٠273	4
مصرف بابل	2017	72٠000٠000	328٠532٠782٠697	3٠400٠253٠656	59٠864٠013٠721	13
	2018	69٠735٠000	375٠666٠557٠542	3٠775٠492٠031	103٠222٠296٠536	13
	2019	67٠850٠000	427٠424٠159٠717	1٠321٠673٠774	154٠253٠955٠790	13
مصرف بغداد	2017	158٠870	1٠090٠587٠442	6٠122٠480	824٠316٠280	6
	2018	148٠754	1٠113٠538٠558	4٠152٠102	846٠795٠838	6
	2019	83٠000	1٠132٠744٠205	7٠298٠604	859٠102٠781	8
مصرف جيهان للاستثمار و التمويل الاسلامي	2017	132٠620	611٠950٠678	16٠388٠796	302٠233٠278	8
	2018	85٠000	659٠759٠033	4٠321٠560	368٠760٠527	8
	2019	86٠560	632٠481٠339	503٠790	340٠979٠043	8
مصرف التجاري العراقي	2017	62٠200	460٠616٠311	10٠050٠154	168٠807٠517	9
	2018	59٠500	443٠945٠613	10٠864٠383	159٠987٠367	9
	2019	60٠500	449٠777٠104	6٠532٠195	177٠847٠850	9
مصرف دجلة و الفرات لتنمية و الاستثمار	2017	25٠000٠000	102٠327٠890٠937	-125٠343٠172٠341	151٠557٠863٠434	15
	2018	18٠490٠503	87٠760٠189٠935	-687٠515٠717	143٠029٠837٠210	15
	2019	12٠773٠000	80٠773٠959٠741	-1٠135٠923٠883	136٠980٠242٠805	15
مصرف اقتصاد	2017	75٠000٠000	506٠734٠534٠584	-1٠536٠349٠854	263٠149٠173٠875	16
	2018	75٠000٠000	467٠616٠563٠563	1٠490٠965٠902	216٠604٠256٠350	16
	2019					
مصرف ايلاف الاسلامي	2017	66٠875	374٠920٠407	25٠005٠353	113٠857٠481	6
	2018	65٠479	413٠412٠806	671٠831	157٠411٠458	6

6	89.450.116	2.729.374	348.159.675	66.172	2019	
7	211.065.258	6.640.561	492.461.384	68.748	2017	مصرف اربيل للاستثمار و التمويل
7	260.376.073	2.289.876	537.753.542	75.000	2018	
7	247.124.739	-3.896.732	516.720.812	83.025	2019	
9	282.425.648.974	4.230.107.006	603.312.989.740	193.465.864	2017	مصرف الخليج التجاري
9	263.863.593.025	591.789.500	578.336.518.931	150.395.000	2018	
9	242.436.472.500	-3.931.357.837	549.145.530.701	98.920.000	2019	
14	290.623.878.876	3.995.916.550	573.706.555.803	107.087.938	2017	مصرف الاستثمار العراقي
14	323.983.243.537	338.964.573	607.084.862.905	79.830.000	2018	
14	269.203.027.799	17.216.299	529.829.506.291	69.750.000	2019	
8	381.339.687	12.085.942	650.770.424	130.580	2017	مصرف التنمية الدولية
8	396.865.849	7.280.953	660.960.008	153.840	2018	
8	499.117.086	4.922.510	768.378.726	113.089	2019	
9	201.987.549	7.088.260	469.739.636	72.000	2017	مصرف العراقي الاسلامي
9	241.945.492	5.039.911	504.542.790	83.000	2018	
9	510.019.376	11.932.699	782.159.287	69.000	2019	
5	477.233.637	-581.555	748.131.340	70.000	2017	مصرف شرق الاوسط للاستثمار
5	533.282.269	-2.295.243	800.749.802	72.045	2018	
5	390.941.198	78.677	658.231.494	72.000	2019	
7	26.919.312.269	111.174.969	127.305.397.532	30.000.000	2017	مصرف الدولي الاسلامي
7	66.209.257.051	311.323.263	166.906.665.555	30.450.000	2018	
7	88.000.424.335	-1.511.032.334	186.801.174.056	32.000.000	2019	
9	22.941.194.927	3.127.490.343	276.227.313.102	60.400.000	2017	مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار و التمويل
9	47.051.745.034	740.020.047	298.824.808.172	62.000.000	2018	
9	99.048.130.591	134.348.077	249.882.990.566	57.800.000	2019	
13	457.641.462	41.607.590	1.067.612.106	121.510	2017	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
13	646.477.155	7.117.382	1.262.959.834	170.595	2018	
13	643.212.910	2.008.065	1.245.661.690	160.400	2019	
17	283.704.953.891	-3.669.954.116	538.052.742.840	64.000.000	2017	مصرف العطاء الاسلامي
17	297.113.986.374	-8.084.721.854	541.737.662.793	60.000.000	2018	
17	316.497.270.432	-5.101.329.067	555.625.776.371	38.675.000	2019	
16	138.764.308.720	4.895.038.845	409.407.169.153	54.250.000	2017	مصرف الموصل لتنمية و الاستثمار
16	143.965.900.879	2.584.497.909	409.740.060.338	39.150.000	2018	
16	141.706.973.665	3.418.816.088	410.167.967.709	39.850.000	2019	

12	1.026.354.746.006	12.833.791.486	1.316.451.509.457	115.942.500	2017	مصرف المنصور
12	1.269.081.403.330	21.164.144.077	1.566.367.957.302	87.725.000	2018	للاستثمار
12	1.181.817.654.830	17.767.025.128	1.461.478.909.568	64.350.000	2019	
					2017	مصرف المستشار
2	10.686.897.665	-1.124.904.346	109.561.993.319	16.786.000	2018	الاسلامي للاستثمار
2	41.751.598.466	3.199.483.119	193.826.177.239	37.800.000	2019	
16	492.598.592.144	25.444.406.116	780.950.290.647	88.000.000	2017	مصرف الوطني
16	325.143.418.758	7.828.803.296	602.003.821.533	73.296.818	2018	الاسلامي
16	241.959.922.278	2.502.723.153	521.146.145.577	66.300.000	2019	
3	318.261.007	2.965.436	603.980.329	105.660	2017	مصرف الاهلي العراقي
3	267.907.313	-7.912.541	525.757.058	94.000	2018	
3	376.767.143	9.964.205	632.802.950	89.650	2019	
4	169.433.108	-12.574.377	462.549.416	86.500	2017	مصرف الشمال لتمويل
4	138.077.083	-15.139.106	416.054.286	66.000	2018	و الاستثمار
					2019	
7	27.754.621.739	-4.441.872.279	273.656.101.870	52.000.000	2017	مصرف القابض
7	17.872.649.278	-854.826.124	262.919.303.285	60.000.000	2018	الاسلامي للتمويل و
7	15.172.557.668	-4.133.754.572	256.085.457.103	60.900.000	2019	الاستثمار
8	13.039.541.690	-964.920.164	261.408.936.713	46.000.000	2017	مصرف القرطاس
8	56.652.593.321	3.047.448.739	308.575.023.898	51.660.000	2018	الاسلامي للاستثمار و
8	13.986.122.793	744.455.720	266.037.385.746	55.170.000	2019	التمويل
7	2.393.899.348	-3.615.547.466	248.948.667.656	53.129.560	2017	مصرف الراجح
7	11.542.885.898	-2.589.308.828	255.508.345.378	61.500.000	2018	الاسلامي للاستثمار و
7	43.655.228.240	3.149.769.602	290.770.457.322	63.700.000	2019	التمويل
6	161.181.272	6.707.465	476.638.010	57.000	2017	مصرف الائتمان
6	184.196.061	5.597.616	497.694.366	55.500	2018	العراقي
6	225.410.201	-5.121.655	522.536.851	53.500	2019	
9	225.274.188.638	5.687.434.023	494.666.333.804	50.000.000	2017	مصرف الاقليم التجاري
10	635.669.681.329	8.555.779.048	913.617.605.543	50.000.000	2018	للاستثمار و التمويل
12	686.226.312.143	11.729.371.390	977.013.226.763	86.740.000	2019	
6	122.662.901	399.872	390.176.184	67.400	2017	مصرف سومر التجاري
6	141.111.468	909.539	409.535.591	74.200	2018	
6	80.319.690	1.000.783	350.387.452	70.300	2019	
5	5.876.450	212.300	101.554.670	28.000	2017	مصرف الطيف
5	5.101.818	238.915	106.655.479	29.100	2018	الاسلامي للاستثمار و

5	88.918.089	622.163	190.999.329	30.000	2019	التمويل
5	74.166.522	10.244.632	351.928.538	68.000	2017	مصرف عبر العراق
6	53.972.912	6.483.791	327.734.866	65.000	2018	للاستثمار
6	79.706.032	1.323.004	346.646.881	60.000	2019	
10	6.800.062.319	-10.320.245.125	246.026.076.797	62.400.000	2017	مصرف الثقة الدولي
10	15.980.225.683	-3.598.202.629	251.608.037.532	58.300.000	2018	الاسلامي
10	91.851.756.554	1.806.794.606	328.963.960.815	50.850.000	2019	
13	321.958.387.515	-4.265.458.400	519.396.084.598	66.720.000	2017	مصرف المتحد
13	211.805.293.576	-10.493.668.025	515.575.374.763	80.250.000	2018	للاستثمار
13	300.842.294.735	-2.255.055.171	604.313.971.998	85.500.000	2019	
8	328.428.394	97.426	589.412.382	80.700	2017	مصرف الاتحاد العراقي
8	287.508.212	66.983	548.551.108	76.500	2018	
8	216.970.697	1.628.127	479.653.633	72.153	2019	
6	38.852.861	1.060.003	290.690.765	65.000	2017	مصرف العالم الاسلامي
7	12.959.827	-983.092	264.238.003	51.000	2018	للاستثمار و التمويل
7	22.725.463	-50.442	278.805.689	58.000	2019	
12	73.393.897.320	42.366.225	322.230.399.215	62.000.000	2017	مصرف زين العراق
12	11.585.263.312	-1.721.908.873	260.697.525.044	61.000.000	2018	الاسلامي للاستثمار و
12	60.016.044.584	-16.539.189.502	293.407.501.837	56.700.000	2019	التمويل